

العراق

في عام 2012، حقق العراق تقدماً ضئيلاً في الجهود الرامية للقضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. ومن غير المعروف مدى تأثير استمرار انعدام الأمن على الجهود المبذولة لمعالجة عمالة الأطفال. وقد دخل حيز التنفيذ قانون مكافحة الإتجار بالبشر لعام 2012، الذي يفرض العقوبات على الإتجار بكل من الجنس والأيدي العاملة، وأعلنت الحكومة عن تشكيل اللجنة المركزية لمكافحة الإتجار بالبشر. وعلى الرغم من هذه الجهود، فلا تزال الحكومة تفتقر إلى البرامج التي تستهدف على وجه التحديد الأطفال العاملين في أسوأ أشكال عمالة الأطفال، ولا سيما الأطفال الذين يعملون في الشوارع أو أولئك المستخدمين في النزاعات المسلحة. وعلاوة على ذلك، فإن سن التعليم الإلزامي هو أقل من الحد الأدنى لسن القبول في العمل، مما ترك الأطفال الذين لم يعد يُشترط عليهم أن يكونوا في المدرسة، ولا تسمح سنهم لهم بالعمل، عرضة بصفة خاصة لأسوأ أشكال عمالة الأطفال. لا يزال الأطفال ينخرطون في أسوأ أشكال عمالة الأطفال، وبعضهم في النزاعات المسلحة.

وبناءً على التقارير الواردة، فإن من شأن الإجراءات التالية أن تعزز القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال في العراق:

المجال	الإجراءات المقترحة	سنة (سنوات) اقتراح الإجراءات
القوانين واللوائح	توفير حماية قانونية للأطفال الذين يعملون بالأعمال التجارية المملوكة لعائلاتهم وفي الشوارع.	2009، 2010، 2011، 2012
	رفع سن التعليم الإلزامي إلى 15 سنة على الأقل، وهو الحد الأدنى لسن العمل.	2009، 2010، 2011، 2012
التنسيق والتطبيق	القيام بإجراءات تفتيش على عمالة الأطفال في المناطق التي من المعروف أن الأطفال يعملون بها.	2011، 2012
السياسات	إجراء البحوث بشأن انتشار أسوأ أشكال عمالة الأطفال لتحديد عما إذا كان من الضروري وضع سياسات تركز على الأطفال بشكل أفضل.	2012
البرامج الاجتماعية	تطبيق برامج لمعالجة أسوأ أشكال عمالة الأطفال.	2010، 2011، 2012
	تطبيق برامج لتسريح وإعادة دمج الأطفال المشاركين في النزاعات.	2009، 2010، 2011، 2012
	تقييم أثر البرامج الاجتماعية القائمة، بما فيها تلك الموجهة نحو الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين، على عمالة الأطفال.	2011، 2012